جنوبيون يشيدون بدور دفاع شبوة في دحر الإرهاب..

د. صدام عبدالله: شبوة لن يحافظ عليها إلا أبناؤها

الأمناء / خاص:

أشاد نشطاء وسياسيون وعسكريون جنوبيون بجهود قوات دفاع شبوة، ودورها في تطهير المحافظة من العناصر الإرهابية والمتطرفة وتعزيز أمنها واستقرارها.

وتفاعل المغردون مع هاشتاج "#دفاع_شبوة_تدحر_الإرهاب" على تويتر، وتحدثوا عن القوة والصلابة والخبرة التي أظهرتها هذه القوات منذ انتشارها في تأمين المحافظة وهز عروش الإرهاب الذي عاد خلال حكم الإخوان بقيادة المحافظ السابق محمد صالح بن عديو، مستعرضين انتصارات دفاع شبوة على الإرهاب وداعميهم المتمردين من المنتمين لحزب الإصلاح - الفرع المحلي لتنظيم الإخوان في اليمن -.

يقول م. بشير البريكي: "دفع أبناء شبوة أثماناً باهظة للتخلص من الإرهاب والتطرف خلال عهد النخبة الشبوانية سابقا، ثم قوات دفاع شبوة اليوم لدحر من تبقى من هذه الجماعات المتطرفة، وقريبا سيقطف أبناؤها ثمار تلك التضحيات الجسيمة، وينعمون بالأمن والاستقرار وتتحقق التنمية والازدهار".

فيما أكد المغرد أبو مشعل أن قوات دفاع شبوة تمتلك قوة وصلابة وخبرة في مواجهة الإرهاب وسوف تستمر في مهامها الوطنية لتحرير ما تبقى من تراب شبوة الطاهر من العناصر الإرهابية حتى تنعم بالأمن والاستقرار.

الدكتور صدام عبدالله، الأكاديمي في جامعة عدن، أشار إلى أن شبوة كانت تنعم بالأمن والأمان في ظل النخبة الشبوانية، وعندما دخلت المليشيات الاخوانية جلبت معها العنف والجماعات المتطرفة وعانت شبوة، وبعد طرد تلك المليشيات تمكنت قوات دفاع شبوة من إعادة الأمن والاستقرار وطرد الجماعات الإرهابية، مؤكداً أن شبوة لن يحافظ عليها إلا أبناؤها.

المتحدث باسم القوات المسلحة الجنوبية، محمد النقيب، تحدث عن كفاءة ومهنية قوات دفاع شبوة، وقال: "تواصل قوات دفاع شبوة نجاحاتها وإنجازاتها في حفظ الأمن والاستقرار والسكينة العامة للمواطنين ومكافحة الإرهاب ودك أوكاره وملاحقة فلول عناصره".

في حين ذهب الناشط والحقوقي جمال حسين، والصحفي عمر بن حمدون إلى الحديث عن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار الفترات الماضية حتى اليوم في دعم ومساندة أبناء الجنوب وتدريب وتأهيل قوات دفاع شبوة ورفع قدراتها الدفاعية والأمنية لتأمين شبوة وحفظ كرامة مواطنيها.

وقال ابن حمدون: "إن لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول التحالف دورًا كبيرًا في دعم قوات دفاع شبوة الجنوبية خصوصا في ملف مكافحة الإرهاب". في حين أكد حسين أن المجتمع الجنوبي يشكر الجهود التي بذلها الأشقاء الإماراتيون لتأهيل القوات المسلحة الجنوبية لا سيما في مجال محاربة الإرهاب.

محافظ شبوة: تدخلات الإمارات الإنسانية خالدة ولن تنسى

الأمناء / خاص :

ثمن محافظ شبوة، الشيخ عوض بن الوزير العولقي، الجهود الإنسانية والإغاثية التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة عبر أذرعها الإنسانية من أجل التخفيف من معاناة أبناء شبوة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

جاء ذلك خلال لقائه ممثل مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بالمحافظة، عبدالحميد أبوبكر، للاطلاع على برامج المرحلة الثانية من مبادرة إنعاش وتحسين القطاع الصحي في شبوة.

وتبنت المؤسسة الإماراتية مشروعا متكاملا يهدف إلى تأهيل وصيانة وتحسين مستوى الخدمات الطبية في 16 مستشفى محوريا وفرعيا في محافظة شبوة. حيث يشتمل المشروع على مرحلتين؛ الأولى تستهدف 4 مستشفيات محورية في عتق وعزان وعرماء وبيحان، والمرحلة الثانية 12 مستشفى ومركزا صحيا في مختلف مديريات المحافظة.

وخلال الأيام الماضية انتهت المرحلة الأولى عقب افتتاح ما تم إنجازه من أعمال تأهيلية في المستشفيات المحورية، إلى جانب رفدها بالتجهيزات والمعدات الصحية التي ترفع مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى. إلى جانب التعاقد مع أطباء واختصاصيين لتشغيل عدد من الأقسام الهامة والضرورية التي تخفف من معاناة المرضى وتساعدهم على التماثل للشفاء.

وأشاد محافظ شبوة عوض بن الوزير بما تقدمه مؤسسة خليفة الإنسانية من أعمال إغاثية وتنموية في سبيل التخفيف من معاناة المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم، مؤكدا أن الأعمال الإنسانية الإماراتية ستظل خالدة ولن ينساها أبناء المحافظة، منوهاً بدور المؤسسة الإماراتية في أول تدخل لها في شبوة والمتمثل في إطلاق مبادرة إنعاشية لتطوير القطاع الصحي في عتق وباقي المديريات.

وأوضح المحافظ، في اللقاء الذي حضره مدير عام مكتب الصحة في شبوة الدكتور علي الذيب، أن المؤسسة الإماراتية حققت الانموذج المثالي والمنشود لعلاقات الأخوة والدم معهم، لافتا إلى استفادة أربعة مستشفيات محورية من تدخلاتها في إطار المرحلة الأولى لدعم القطاع الصحي بالمحافظة، في حين تشمل المرحلة الثانية تأهيل ودعم 12 مستشفى ومركزا صحيا على مستوى مديريات شبوة.

وأكد أن هناك اهتماما ورعاية كاملة لتحسين وتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمرضى والمحتاجين.

وخلال اللقاء منح المحافظ الشيخ عوض بن الوزير ممثل المؤسسة عبدالحميد أبوبكر شهادة تقدير ودرعاً؛ عرفاناً ووفاءً لنجاح أول تدخلات للمؤسسة بالمحافظة واختيار القطاع الصحي له.

محافظ البنك المركزي يهاجم وزارة المالية ويكشف سرقة وقود الكهرباء

الأمناء/ خاص :

هاجم محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي وزارة المالية، وقال إنها لا تقوم بدورها، ولا توجد لديها سياسة مالية ولا موازنة عامة للدولة، إضافة إلى قيامها بمحاربة الإصلاحات الاقتصادية والتصحيحية، والتي التزمت بها الدولة للمانحين مقابل إطلاق التمويلات لدعم اليمن للخروج من أزمته.

وقال محافظ البنك المركزي، في لقاء بثته قناة اليمن الفضائية، الاثنين، إن المشكلة التي توجه البلاد هي مشكلة مالية أكبر من أن تكون مشكلة نقدية، مؤكداً أنه لا يمكن حل الأزمة المالية إلا باستعادة تصدير النفط والغاز، وتفعيل المؤسسات الإيرادية للدولة.

وأضاف: «إن تحرير سعر صرف الدولار الجمركي، هو مطلب المناحين والمنجز الوحيد الذي تتغنى به الحكومة أمام المنظمات والمانحين، لكن الجهة المسؤولة على الإيرادات -في إشارة إلى وزارة المالية- هي من تعارض وتحارب هذا الإجراء التصحيحي بهدف الظهور أمام الإعلام".

وزاد: "المواطن لا يستفيد من إعفاء التاجر من سعر الصرف الجمركي، حيث إن التاجر يعكس سعر سلعته بسعر السوق ويُقيم أسعار السلع بـ1500 ريال للدولار، زائد هامش الأمان، ومن يحارب الإصلاحات التصحيحية يعطي التاجر دعما ويحرم المواطن".

وقال محافظ البنك المركزي اليمني إن الحكومة والوزارة المعنية بالسياسة المالية تركته وحيداً في معركة الإصلاحات وكبح وتثبت سعر الريال عند هذا المستوى، والسيطرة على المعروض النقدي، مؤكداً أن البنك المركزي هو المؤسسة الاقتصادية الوحيد في الدولة التي تعمل بكل طاقتها ووظائفها.

وأوضح أن "هناك قصوراً في تحصيل إيرادات الدولة والتي تبلغ حالياً 30% من إجمالي النفقات، رغم أن كافة المنافذ الجمركية والضريبية لا تزال في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وما تُحصله مليشيا الحوثي من إيرادات ضريبية وجمركية يزيد أربعة أضعاف عن ما تحصله الشرعية".

وقال: «إن نفقات الكهرباء الثقب الأسود الذي يلتهم كل الموارد، وهي مشكلة كبيرة يتقاعس الجميع عن حلها، والديزل الذي تعتمد عليه المحطات لتوليد الطاقة يتم تهريبه وبيعه في السوق".

وأشار إلى أن استخدام الديزل في توليد الكهرباء له مخاطر ومحاذير كبيرة وفساد، حيث إن جزءا من المواد تهرب وتباع في السوق عبر المؤسسات القائمة على الكهرباء.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي الأخير عن اليمن، في عام 2021 أنفقت الحكومة الشرعية ما يقدر بنحو 400 مليون دولار على دعم وقود الكهرباء، وهو ما يمثل حوالي ثلث إجمالي النفقات وحصة الأسد من عائدات تصدير النفط، في حين أن الأرقام غير متوفرة حتى الآن لعام 2022، إلا أن أسعار الوقود الدولية المرتفعة قد تضاعف ثلاث مرات الإنفاق على الدعم.

وبحسب التقرير، فإنه على الرغم من الإنفاق العام الهائل على قطاع الكهرباء، لا يزال الإمداد بالكهرباء غير موثوق به للغاية في البلدات والمدن الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، مما أثار مزاعم بانتشار سرقة الوقود والفساد في قطاع الكهرباء.